وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دعوة للمساهمة في مشروع كتاب جماعي محكم ذو ترقيم معياري دولي ISBN

بعنوان:

حماية التراث الثقافي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر–الواقع و الآفاق

وهذا في إطار مشروع البحث التكويني الجامعي PRFUIIالموسوم ب:

الآليات القانونية لحماية التراث الثقافي وترقيته في الجزائر

تحت رمز:

G01l01un200120210002

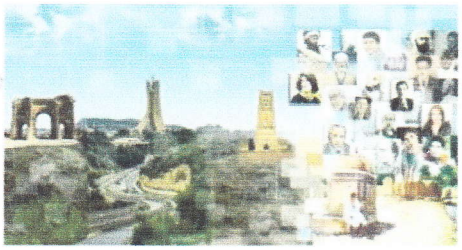

الهيئة المشرفة على مشروع الكتاب الجماعي:

أ.د فتح الله وهبي تبون - مدير جامعة- الرئيس الشرفي

أ.د الحاج بن أحمد - عميد الكلية - المشرف العام

د. بخدة صفيان رئيس المشروع

د. وقاص ناصر رئيس اللجنة العلمية

– توطئة:

تعود أولى اهتمامات المجتمع الدولي بحماية الممتلكات الثقافية من خطر تدميرها زمن الحرب، إلى أواخر القرن التاسع عشر ، من خلال اتفاقية بروكسل لعام 1874 المعنية بقوانين الحرب و أعرافها، و التي كان من بين أهدافها حماية دور العبادة و الفنون من خطر النزاعات المسلحة. ثم أعيد النظر في هذه الاتفاقية من خلال اتفاقيات لاهاي للسلام في عام 1899 و عام 1907، فتضمنت عدة مبادئ خاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، ثم تبعتها اتفاقيات أخرى خاصة، كاتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام 1945.

لكن الأخطار التي تتهدد التراث الثقافي ليست مقتصرة على النزاعات المسلحة فقط، بل تعدتها لمخاطر أخرى كالكوارث الطبيعية و التوسع العمراني السريع للمدن،و الاتجار الغير شرعي بالممتلكات الثقافية.حيث في ظل ملاحظات وكالة الأمم المتحدة للتربية و التعليم و الثقافة (اليونسكو)، المتعلقة بتعرض التراث الثقافي و الطبيعي بشكل متزايد للتدمير، أبرمت الدول اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي و الطبيعي العالمي عام 1972، إذ اعتبرت بأن تدهور أو اختفاء أي مادة من مواد التراث الثقافي أو الطبيعي إفقارا لتراث دول العالم كافة. حيث بالنظر للأهمية البالغة للتراث الثقافي العالمي و جسامة الأخطار الجديدة التي تهدده، وجب على جميع الدول المشاركة في حمايته، مع قناعتها باعتماد أحكام جديدة على شكل اتفاقيات، تنشئ نظاما فعالا للحماية. و لكن ليس هدفها الحلول مكان إجراءات و تدابير الحماية – لاسيما القانونية منها – التي تتخذها الدول على المستوى الداخلي، و إنما لتتكامل معها.

في هذا الإطار، اهتمت مختلف التشريعات المقارنة بضرورة حماية التراث الثقافي، لما يعكسه من هوية حضارية للأفراد و المجتمعات، و ما يمثله من مردود اقتصادي و اجتماعي و سياسي، خاصة مساهمته في تحقيق تنمية مستدامة. و على غرار دول العالم، أولت الدولة الجزائرية اهتماما متزايدا بتراثها الثقافي المادي و غير المادي، إذ أدرجته ضمن رموز سيادتها و مكنون هويتها و في صلب ذاكرتها الوطنية، فعمدت لبسط حماية قانونية عليه، عن طريق سن القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي،بالإضافة إلى عدد من المراسيم التنفيذية و القرارات الوزارية ذات الصلة. كما نص الدستور الجزائري في مادته 76 فقرة3 على أنه " تحمي الدولة التراث الثقافي الوطني المادي و غير المادي، و تعمل على الحفاظ عليه".

بناءا على ما سبق ذكره، تبرز أهمية مشروع هذا الكتاب الجماعي، من خلال النظر في النصوص القانونية الدولية و التشريعات المقارنة و التشريع الجزائري و تحليلها، للوقوف على مدى كفايتها و فعاليتها في بسط حماية على التراث الثقافي، للمحافظة عليه و ترقيتهليكون له دور فعال في تحقيق تنمية مستدامة، حتى تستفيد منه الأجيال الحاضرة و المستقبلية على كل المستويات.

- محاور مشروع الكتاب الجماعي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي النظريلحماية التراث الثقافي و التنمية المستدامة

المحور الثاني: الجهود الدولية لحماية التراث الثقافي في زمن السلم و الحرب

المحور الثالث: الآليات القانونية الدولية و الوطنيةلحماية التراث الثقافي – الجزائر أنموذجا –

المحور الرابع: الحماية الجنائية للتراث الثقافي في التشريع الجزائري و القانون المقارن

- شروط النشر في الكتاب الجماعي:

01- المشاركة مفتوحة لجميع الأساتذة الباحثين وطلبة الدكتوراه المختصين بالجامعات، والمراكز البحثية سواء داخل الجزائر أو خارجها، وكذا كل المختصين بمختلف الهيئات.

02- يجب أن تكون الورقة البحثية في حدود 20 صفحة على الأكثر، وتقبلباللغة العربية أوالفرنسية أوالانجليزية.

03- أن لا تخرج المساهمة عن المحاور المحددة في هذا الكتاب الجماعي، مع قبول المساهمات الفردية و الثنائية.

04- يشترط في الأوراق البحثية المقدمة أن تتسم بالجدية العلمية والأصالـــة و الحداثةو احترام قواعد البحث العلمي و الأمانة العلمية.

05- أن لا يكون البحث قد أرسل إلى جهة أخرى للنشر أو سبق نشره، أو مستل من مذكرة أو رسالة علمية جامعية، أو تمت المشاركة به في مناسبات علمية.

06- يرفق البحث بملخص باللغة العربية في حدود 150 إلى 200 كلمة مع ترجمته إلى اللغة الإنجليزية، مع إدراج الكلمات المفتاحية. أما إذا كان البحث بلغة أجنبية فيترجم الملخص إلى اللغة العربية مع الكلمات المفتاحية.

07- يرقن البحث المكتوب باللغة العربيةبخط SimplifiedArabic الحجم 14 بالنسبة للمتن،و الحجم 12 للهوامش، أما المكتوب باللغة الأجنبية (الفرنسية أو الانجليزية) فبخط Time New Roman الحجم 14 للمتن و 11 للحواشي.

08- تكتب الهوامش بطريقة آلية أسفل كل صفحة و بترقيم غير متسلسل، مع كتابة البيانات الكاملة للمصادر و المراجع في آخر البحث.

09- أبعاد الصفحة محددة بـ (2 سم) من الأعلى و الأسفل، و (2،5 سم) من اليمين و اليسار. أما الفراغ الخاص ببداية كل فقرة فهو 1 سم و التباعد بين الأسطر (1،15 سم).

10- ترفق مع الأوراق البحثية استمارة مشاركة تضم البيانات التالية: اسم ولقب الباحث، المؤهل العلمي، الرتبة الأكاديمية الحالية، اسم الكلية، اسم الجامعة، اسم البلد، عنوان البريد الالكتروني، رقم الهاتف الجوال، عنوان الورقة البحثية، وأخيرا محور المشاركة.

11- تعبر الأبحاث المنشورة عن آراء أصحابها و لا تعبر بالضرورة عن آراء أو توجهات أصحاب المشروع.

تواريخ مهمة.

- آخر أجل لإرسال المساهمات البحثية كاملة يكون بتاريخ: **01 أكتوبر 2021**
- الرد على المساهمات البحثية المقبولة يكون بتاريخ: **05 أكتوبر 2021**
- تاريخ إيداع الكتاب للنشر: **10 أكتوبر 2021**

المراسلات والاتصال.

توجه كافة المراسلات الخاصة بالكتاب الجماعي (في الآجال المحددة) إلى عنوان البريد الالكتروني التالي:

droit.1830@gmail.com